الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

برقية إرسال الرقم: 09 ..... وارسلت في 29 أكتوبر 2023	الوزير الأول المديرية العامة للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري

المرسل: المديرية العامة للوظيفة العمومية و الإصلاح الإداري.

المرسل إليه:-السيدات والسادة أعضاء الحكومة؛

29 أكتوبر 2023

- السيدات والسادة:

- الأمين العام لرئاسة الجمهورية؛
- الأمين العام للحكومة؛
- مدير ديوان الوزير الأول؛
- الولاة؛
- المدير العام لوكالة الأنباء الجزائرية - للنشر الواسع - ؛
- المدير العام للمؤسسة الوطنية للتلفزة؛
- المدير العام للمؤسسة الوطنية للبث الإذاعي.

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
مديرية الموارد البشرية
الأمانة
البريد الوارد 30 أكتوبر 2023
رقم: 2668 التاريخ: .....

بلاغ

الوزير الأول

المديرية العامة للوظيفة العمومية و الإصلاح الإداري

وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي

بمناسبة عيد الثورة، وطبقا لأحكام القانون رقم 63- 278 المؤرخ في 26 جويلية 1963، المتضمن قائمة الأعياد الرسمية المعدل والمتمم، فإن يوم الأربعاء 01 نوفمبر 2023. يعتبر عطلة مدفوعة الأجر، لكافة مستخدمي المؤسسات والإدارات العمومية، والهيئات والدواوين العمومية والخاصة، وكذا لكل مستخدمي المؤسسات العمومية والخاصة في جميع القطاعات، مهما كان قانونها الأساسي، بما في ذلك المستخدمين باليوم أو بالساعة.

غير أنه يتعين على المؤسسات والإدارات العمومية والهيئات والدواوين والمؤسسات المذكورة أعلاه اتخاذ التدابير اللازمة لضمان استمرارية الخدمة في المصالح التي تعمل بنظام التناوب.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الأمانة العامة
البريد الصادر
N°1235
التاريخ 29 أكتوبر 2023

Scanné avec CamScanner

COMMUNIQUE

Le Premier Ministre
Direction Générale de la Fonction Publique et de la Réforme Administrative

Ministère du Travail, de l'Emploi et de la Sécurité Sociale

A l'occasion de la fête de **la révolution** et conformément à la loi n°63-278 du 26 Juillet 1963 modifiée et complétée **fixant la liste** des fêtes légales, la journée du **Mercredi 01 Novembre 2023**, est **chômée et payée pour l'ensemble** des personnels des institutions et administrations publiques, des **établissements et offices** publics et privés, ainsi qu'aux personnels des entreprises **publiques et privées**, tous secteurs et statuts juridiques confondus, y compris les personnels payés à l'heure ou à la journée.

Toutefois les institutions, **administrations**, établissements, offices et entreprises précités, sont tenus de prendre les **mesures nécessaires** pour assurer la continuité des services organisés en mode de travail posté.

Scanné avec CamScanner